بعد الأولى التي انفجرت عقب حادثة الانتحار لشاب من فئة «البدون»

البرنامج الحكومي ولجنة تحقيق «الافتتاحية» أزمتان تعرقلان تعاون السلطتين

■ عبدالكريم الكندري : هذا البرنامج يتضمن التضييق على المواطنين .. والرد سيكون على المنصة

■ دون تطهير مؤسسات الدولة من الفساد فإن كل خطط الحكومة تبقى مجرد كلام بلا قيمة

عبدالكريم الكندري

أسامة المناور

مرزوق الخليفة

أسامة الشاهين

■ الشاهين : سنسقط ما يضر المواطنين مثلما فعلنا بالوثيقتين الاقتصاديتين السابقتين

■ المناور : تكليف مكتب المجلس نفسه بالتحقيق في أحداث جلسة الافتتاح مهزلة

■ مرزوق الخليفة : الموضوع يضع علامات استفهام حول دوافع القرار ويحمل تجاوزاً على اللائحة

■ الديحاني : ملتزم مع الزملاء النواب بقرارات المجلس وفق اللائحة والدستور وما يتم التصويت عليه

بينما فجرت حادثة انتحار الشاب من فئة غير محددي الجنسية أزمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على إثر مطالبة عدد من النواب للحكومة بضرورة إنهاء هذه القضية ، والبحث عن حلول جذرية لها ، دخلت قضيتان جديدات على خط التصعيد النيابي تجاه الحكومة .

وتمثلت هاتان القضيتان في برنامج عمل الحكومة ، وتحقيق مكتب المجلس في أحداث الجلسة الافتتاحية .

وفي القضية الأولى الخاصة ببرنامج عمل الحكومة ، لوح النائب عبدالكريم الكندري بالاستجواب كرد على برنامج عمل الحكومة الذي قال إنه يتضمن التضييق على المواطنين.

وتوجه الكندري الى رئيس الحكومة قائلاً : "دون تطهير مؤسسات الدولة من الفساد فإن كل خطط الحكومة تبقى مجرد كلام بلا قيمة".

وتابع : أما بحالة تقديم برنامج عمل الحكومة للمجلس بالصيغة المسربة للصحف بفرض الضرائب والتضييق على الطبقة الوسطى وخفض نفقات الصحة والتعليم، فهو لن يناقش من مقاعد النواب بل من على منصة الاستجواب".

من جهته قال النائب أسامة الشاهين بخصوص برنامج عمل الحكومة المتداول "نحن سنسقط ما يضر المواطنين، مثلما أسقطنا الوثيقتين الاقتصاديتين السابقتين".

وأضاف : "إن صدقت الحكومة فلتبدأ بالمناقصات العامة والتحويلات المالية الخارجية".

من جهة أخرى وفي إطار الأزمة الثانية الخاصة بتكليف مكتب المجلس بالتحقيق في أحداث جلسة الافتتاح أكد النائب أسامة المناور أن تكليف مكتب المجلس نفسه بالتحقيق في أحداث جلسة الافتتاح مهزلة، موضحا أن "الإساءات تناولت نواب الأمّة في بيت الأمّة ووجب أن يحقق فيها المجلس لا أن يتولّى التحقيق مجموعة فيها من نعتبره طرفاً في الخصومة".

وأضاف: أما المهزلة الأخرى هي تجاوز واضح وخطير لنص المادة 39 من اللائحة".

من جهته قال النائب مرزوق الخليفة عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" " عندما يقدم النواب طلبات تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية ثم يأتي قرار مكتب المجلس بتشكيل لجنة تحقيق بذات الموضوع فهذا ما يضع علامات استفهام حول دوافع هذا القرار الذي يحمل تجاوزاً على اللائحة والدستور وحق النواب ...

لذا فالقرار مرفوض و سنرد عليه في الجلسة القادمة".

من ناحيته قال النائب فرز الديحاني إننا "لن نخذل الشعب الذي خرج يوم الخامس من ديسمبر لاختيارنا كممثلين له"، مؤكدا انه "ملتزم مع الزملاء النواب بقرارات المجلس وفق اللائحة والدستور ووفق ما يتم التصويت عليه بشأن طلب تشكيل لجنة تحقيق في أحداث جلسة الافتتاح".

وكان مكتب المجلس قد عقد اجتماعاً أمس الأول برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء مكتب المجلس.

وأعلن بعدها نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي في تصريح صحافي عن أن مكتب المجلس قرر تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس وعضوية كل من أمين سر النائب فرز الديحاني والمراقب النائب أسامة الشاهين ورئيس لجنة الأولويات النائب هشام الصالح.

وأوضح أن هذه اللجنة لها الحق في التحقيق في جميع الاعتراضات والشكاوى المقدمة من النواب بخصوص أحداث الجلسة الافتتاحية.

وأضاف أنه من أجل أن تكون هناك بداية جيدة لأعمال مجلس الأمة وإعمالا لنص المادة (39) من اللائحة الداخلية، فقد ناقش المكتب جملة الاعتراضات التي وردت من مجموعة من النواب والملاحظات التي ذكرت على الجلسة الافتتاحية أيا كانت هذه الملاحظات.

وقال الشحومي " نتعهد بمستوى عال من الحيادية والشفافية مع النواب جميعا"، متمنياً من النواب أن يبادروا بتقديم ما لديهم من اعتراضات وشكاوى خلال فترة أسبوعين من اليوم حتى يتسنى للجنة أن تقدم عملها في المستقبل للنواب.

وأكد أن عمل اللجنة سيكون بمنتهى الشفافية ولن يكون بمنأى عن متابعة النواب، بهدف تحقيق أكبر مجال من الوضوح حتى لا تتكرر بعض الملاحظات التي قد تكون قد حدثت بالفعل في الجلسة.

وبين أنه من حق كل نائب أن يبدي الملاحظات التي يراها سواء على الحضور أو ما حدث داخل القاعة، لافتاً إلى أنه في الاجتماع المقبل ستتحدد آلية عمل اللجنة ومن ثم البدء بشكل عملي في مناقشة كل الملاحظات.

طالب الحكومة بالجدية في التعامل مع القضايا التي تمس الوضع المعيشي للمواطنين

خليل الصالح : سأعمل في الفترة المقبلة على تحريك ملف إسقاط القروض

طالب النائب خليل الصالح الحكومة بالجدية في التعامل مع القضايا التي تمس الوضع المعيشي للمواطنين، وفي مقدمتها قضية إسقاط القروض، مبينا أنه سيعمل خلال الفترة المقبلة على تحريك هذا الملف.

وأوضح الصالح في تصريح صحفي أن العديد من المواطنين باتوا مهددين بسبب القروض وقرارات منع السفر إضافة إلى مخاطر التفكك الأسري وإحساس العائل بعجزه عن أداء التزاماته التي تتزايد مع التضخم وارتفاع الأسعار.

وقال الصالح " أعلنت في أكثر من مرة دعم هذا الملف الذي يمس معظم الكويتيين، والحكومة مازالت مصرة على رفضها للمشروع بحجج واهية أهمها عجز الموازنة وعدم قدرة الدولة على تحمل كل الأعباء المالية التي تترتب على إسقاط القروض".

وأضاف أن ما تم هدره من المال العام في قضايا فساد يساوي تكلفة القروض عشرات المرات، فضلا عن المنح التي تقدمها الكويت للدول الأخرى، مشددا على أن الكويتي أولى بخيرات بلده ويجب أن تنحاز الحكومة للشعب ومطالبه.

خليل الصالح

حماد لوزير الدفاع : وقف إجراءات إحالة الضباط إلى التقاعد الإجباري

طالب النائب سعدون حماد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي بوقف إجراءات إحالة الضباط إلى التقاعد الإجباري والسماح لهم بإكمال مدة خدمتهم القانونية كاملة ومنحهم الترقيات المستحقة لهم وفتح الباب أمامهم لتقديم تظلماتهم.

وقال حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه يتم حاليا في عهد وزير الدفاع الجديد الشيخ حمد جابر العلي إجبار الضباط بوزارة الدفاع على التقاعد أو الإحالة إلى المادة 83 التي تؤدي إلى تجميد الضباط وظيفيا.

وأكد أن وزير الدفاع مطالب بوقف هذه الإحالات لا سيما أن كل الوزراء السابقين لم يحيلوا الضباط إلى التقاعد بل قدموا امتيازات للراغبين في التقاعد، مشيرا إلى أنه من غير المعروف إن كانت هذه الإجراءات تتم بعلم الوزير أم أن القيادات بالوزارة يتصرفون من تلقاء أنفسهم.

وأفاد بأن الضباط المخاطبين بهذه الإجراءات طلبوا مقابلة رئيس الأركان ولكن تم رفض طلباتهم، مؤكدا أن هذه الأمر يجبر الضباط على اللجوء إلى القضاء كي ينصفهم، كما أن الضباط الآخرين باتوا يعتقدون أن الدور القادم عليهم.

وأوضح حماد أن الضباط المطلوب إحالتهم للتقاعد لم يكملوا خدمة 25 عاما بينما هناك دفعات سابقة لهم ومضى عليهم 35 عاما بالخدمة ولم يطلب منهم التقاعد.

وبين أن من بين الضباط المطلوب منهم التقاعد من يستحق الترقي إلى رتبة عميد ولكن تم رفض ترقيته بحجة أنه يجب أن يحال إلى التقاعد، موضحا أن هؤلاء الضباط تكلفت الدولة مبالغ كبيرة جدا لإلحاقهم بدورات تدريبية.

وشدد حماد على أن العدالة مطلوبة للجميع كما كفلها الدستور، مضيفا ان " الحاصل حاليا هو أن المدنيين يحصلون على حقوقهم كاملة ولا يجبرون على التقاعد قبل إتمام خدمة 30 عاما، بينما الضباط يحالون إلى التقاعد من دون موافقتهم".

على أن تحدد البقية بالتنسيق مع جمعيات النفع العام والمعنيين

«المرأة والأسرة» : اعتماد مراجعة عقوبات جرائم الشرف كأولوية للجنة

عقدت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل اجتماعها الثاني أمس لتحديد أولوياتها وطريقة عملها، واعتمدت قضية جرائم الشرف كأولوية لها، على أن تحدد بقية أولوياتها بالتنسيق مع جمعيات النفع العام والمعنيين بالقضية.

وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ارتأت عدم فرض أولويات الأعضاء الشخصية، وأن يقوم أصحاب الاهتمام وذوي العلاقة بقضايا المرأة والاسرة بتحديد هذه الأولويات.

وأوضح أن اللجنة ستجتمع يومي الثلاثاء والخميس من الأسبوع بعد المقبل وتلتقي مجموعة من جمعيات النفع العام المهتمة بهذه القضايا للاستماع إلى مرئياتهم ومطالبهم وأولوياتهم وتحويلها إلى أولويات لعمل اللجنة.

وشدد الشاهين على أهمية ملفات المرأة والأسرة والتفكك الأسري والطلاق وحماية الطفل ومنع التنمر عليه.

وأكد أن اللجنة اعتمدت قضية جرائم الشرف كأولوية لها، على ان يتم خلال الأيام المقبلة تنظيم حلقة نقاشية "عن بعد" تستضيف المختصين في الجانبين الشرعي والجنائي للتوصل إلى رأي موحد في شأن المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي، والتي تتناول العقوبات على جرائم الشرف.

جانب من اجتماع لجنة شؤون المرأة البرلمانية

وأوضح أنه من خلال الحلقة النقاشية ستنتهي اللجنة إلى رأي فيما إذا كانت هناك حاجة لإلغاء المادة 153 من قانون الجزاء أو تعديلها وتشديد وتغليظ العقوبات الواردة فيها.

وقال "نحن منفتحون على جميع الحلول وننطلق من حلقة نقاشية نسمع فيها آراء الجهات المختلفة إلى حل تشريعي".

وبين أن اللجنة ستبدأ بشكل عاجل في مناقشة قضية جرائم الشرف لحين ترتيب بقية الأوراق في المجالات الثلاثة الرئيسة للجنة "المرأة والأسرة والطفل".

وقال الشاهين إن اللجنة ستنطلق في عملها من توجيهات الدين الإسلامي الحنيف ومن مواد الدستور الكويتي وتحديدا المادتين 9 و10 اللتين حددتا المرأة والأمومة والأسرة والنشء كمقومات وأركان للمجتمع الكويتي وأوكلت للدولة حمايتهم ورعايتهم وإكرامهم وتكريمهم.

هشام الصالح لتكويت القضاء وولايته للنظر في مسائل الجنسية ودور العبادة

أعلن النائب هشام الصالح عن تقديمه اقتراحين بقانون أحدهما بشأن تنظيم السلطة القضائية بتكويت القضاء والاقتراح الآخر بتعديل قانون المحكمة الإدارية بامتداد ولاية القضاء للنظر في مسائل الجنسية كذلك دور العبادة.

وقال الصالح في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اقتراحه بشأن تنظيم السلطة القضائية يقضي بتعديل المادة 19 من قانون تنظيم القضاء بأن يكون كل من يتولى منصب القاضي أو وكيل النيابة كويتي الجنسية فقط، لافتاً إلى أن هذا التعديل يمنع تعيين أي أجنبي في منصب القاضي أو وكيل النيابة، ويوجب الاقتراح تكويت السلطة القضائية خلال 3 سنوات.

وأشار إلى وجود كفاءات وطنية منها أساتذة قانون ومحامون وقانونيون أصحاب مؤهلات عليا مشهود لهم بالكفاءة وجاهزون لتولي السلطة القضائية.

وأكد أن السلطة القضائية هي سلطة سيادية وبالتالي ضرورة أن يتولاها المواطن أسوة بما هو متبع في جميع الدول وهو مظهر من مظاهر السيادة، فحسب الدستور فإن القاضي يحكم باسم أمير البلاد، متسائلاً كيف نعهد لأجنبي أن يحكم باسم أمير البلاد؟

وأوضح الصالح أن هذا المقترح من شأنه أن يعدل من هذا المنهج الخاطئ، مثمناً دور الوافدين في مرفق القضاء وتأديتهم مهامهم على الوجه الأكمل.

هشام الصالح

وأضاف أن هناك الآلاف من الكويتيين الأكفاء القادرين على شغل هذه الوظيفة، لافتاً إلى انه ليس بالضرورة ان يكون وكيل نيابة حتى يصبح قاضياً.

وأشار إلى ان القانون بين ذلك في مذكرته الايضاحية بجواز استقطاب اي محام أو أستاذ جامعي أو من يحمل شهادات عليا كالماجستير وإخضاعهم لدورات تدريبية لمدة عام أو عامين وتأهيلهم للدخول إلى سلك القضاء مباشرة من دون وجوب تدرجهم بالنيابة ومن ثم القضاء.

وعن الاقتراح بقانون الآخر قال الصالح إنه يقضي بتعديل قانون المحكمة الإدارية بأن تمتد ولاية القضاء للنظر في مسائل الجنسية كذلك دور العبادة.

وأضاف انه وفق هذا القانون فإن نظر مسائل الجنسية ودور العبادة تخرج عن ولاية القضاء ولا يجوز ان ينظر فيها.

وبين أنه وفقا للتعديل فإنه لا يوجد شيء اسمه الخروج عن ولاية القضاء إلا في قضية ابعاد الوافدين لتعلقها بسيادة الدولة.

وشدد الصالح على ضرورة إخضاع كل شيء في الدولة إلى رقابة القضاء، وكذلك يجب أن تخضع القرارات الادارية كافة للقضاء.

وأكد الصالح في ختام تصريحه بأنه سوف يكون له موقف حازم تجاه هذا الملف وسوف يفتحه على مصراعيه إن لم تغلقه الحكومة على النحو الصحيح.